Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية
العدد (107) المجلد (1) اذار 2026

الإعلال في ضوء مفهوم التوجيه الصرفي المرفوض عند شُرّاح الشافية"

أسيل سلمان ناصر أ.م. د. بيداء عبد الخالق سلمان
جامعة ديالى/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

Abstract

This topic exposes the issue of iʿlāl (i.e., the morphological alteration that affects a weak letter In a word) from a critical perspective on the concept of morphological justification. This concept is used by linguists to rationalize the changes occurring in the structure of a word without strict adherence to morphological rules

The term rejected morphological justification refers to the changes and interpretations proposed by linguists that do not gain wide acceptance among specialists, as they conflict with the established morphological rules of the language. The commentators of al-Shāfiyah, who are among the most prominent scholars of morphology, presented various viewpoints and adopted a clear critical methodology in rejecting certain unacceptable morphological justifications.

Email:
Aeel23.lan.ar.hum@uodiyala.edu.iq
Baydaa.ar.hum@uodiyala.edu.iq

Published: 1- 3-2026

Keywords: الإعلال، التوجيه الصرفيّ، الرفض، شُرّاح الشافية.

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

يتناول هذا الموضوع قضية الإعلال (أي التغيير الصرفي الذي يطرأ على حرف العلّة في الكلمة) من منظور نقدي لمفهوم "التوجيه الصرفي"، الذي يستخدمه اللغويون لتبرير التغييرات الحاصلة في بنية الكلمة دون الالتزام التام بالقواعد الصرفية.

يُعدّ التوجيه الصرفي المرفوض مصطلحا يستخدم للإشارة إلى التغيرات والتأويلات التي يقدمها اللغويون لكنها لا تحظى بقبول واسع بين المختصين؛ لأنَّها تتعارض مع القواعد الصرفية المقررة في اللغة وشُرّاح الشافية من أبرز علماء الصرف، إذ عرضوا الآراء المختلفة، ولهم منهجية نقدية واضحة في رفض بعض التوجيهات الصرفية غير المقبولة.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا. من يهدِه الله فلا مُضلّ له، ومن يضلِل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمّدًا عبده ورسوله.

أمّا بعد:

فيعد علمُ الصرف أحدَ الأركان الرئيسة في الدرس اللغوي العربي؛ لما يتصل به من دراسة الأبنية ، وقواعد الاشتقاق، والتحوّلات الصرفية التي تطرأ على صيغ الأفعال والأسماء. وقد حظي هذا العلم بمنزلة رفيعة في التراث العربي، تجلّت في المصنفات الأصيلة والشروح الوافية التي أحكمت بيان مسائله وكشفت دقائق قضاياه. ويأتي شرح الشافية في مقدمة تلك الشروح؛ لما اتسم به أصحابه من دقةٍ في الاستنباط، وعمقٍ في النظر، ونزعةٍ نقدية واعية أسهمت في تطوير مباحث الصرف وتوسيع آفاقه.

ويمثل بابُ الإعلال—بما يندرج تحته من قلبٍ وإبدالٍ ونقلٍ وحذفٍ وتخفيف—أحدَ أكثر أبواب الصرف تعقيدًا، لكثرة ما يعتريه من تغيّرات تؤثر في بنية الكلمة وتداولها. وقد أفرز هذا التعقيد اختلافًا بيّنًا في توجيه بعض المسائل، الأمر الذي دفع شُرّاح الشافية إلى مناقشتها بعمقٍ، وقبولِ ما وافق الأصول والقياس، وردّ ما خالفهما أو اعتمد تعليلات لا تنهض على أسسٍ صرفية وصوتية راسخة.

وتسعى هذه الدراسة إلى رصد التوجيهات الصرفية التي رفضها شُرّاح الشافية، والكشف عن الأسس التي بُني عليها ذلك الرفض، وتحليل مسوغاته في ضوء منهج الصرفيين المتقدمين. كما تهدف إلى إبراز ملامح الفكر النقدي لدى هؤلاء الشُرّاح ، وبيان طرائقهم في معالجة الخلاف، وآليات الترجيح والتعليل التي اعتمدوها في تعاملهم مع نصوص الشافية.

وتكمن أهمية هذا البحث من كونه يقدّم قراءة تحليلية تتجاوز حدود العرض إلى الموازنة والنقد، بما يُثري فهمنا لبنية النظام الصرفي وآليات اشتغاله، ويضيف منظورًا بحثيًا يجمع بين التأصيل النظري والتطبيق النصّي.

وقد قامت هذه الدراسة على مقدمة تليها مجموعة من المسائل التي تناولتُ فيها التوجيهات الصرفية المرفوضة بالتحليل والمناقشة، ثم خاتمة ضمّت أهم النتائج، يتبعها ثبتٌ بالمصادر والمراجع .

توطئة :-

يتعين علينا قبل الدخول في مادة هذا البحث أن نُحدد المصطلحات التي يقوم عليها، فمصطلحات العلم هي مفاتيحه وهي المرتكز الأوّل التي تعتمد الدراسة عليه وإذا كانت معالم المصطلحات غير محددة عانت الدراسة من غياب الانضباط ودقة المنهجية وهما يُعَدان شرطًا أساسيًا ومن بدهيات كل دراسة علمية، لذا سنُحدد مفهوم التوجيه في اللغة والاصطلاح، ومعرفة مفهوم الرفض.

١- مفهوم التوجيه لغةً واصطلاحا :

التوجيه لغةً : الواو والجيم والهاء أصل واحد يدل على مقابلة الشيء، والوجه مستقبلٌ لكل شيء ووجهتُ الشيء :جعلتهُ على جهة [1].

وجاء في لسان العرب : ((الوِجْهُ : مَعْرُوفٌ والجمعُ الوجوه ووجه كُلّ شيءٍ مُستقبَلهُ والجهةُ : النَّحوُ، تقول كذا على جهة كذا، والجهةُ : القبلةُ وشبهها في كل وجهةٍ أنّ في كل وَجْهٍ استقبلتهُ))[2].

وبذلك يدل التوجيه على : توجيه الأمر، ووجه الأمر يوجه له تدبيراً من جهة أخرى إذا لم يستقم على جهتهِ [3]، ونجد هذه الدلالة في الحجر الذي يوضع في البناء فلا يستقيم فيقلب على وجه آخر فيستقيم [4]، والتوجيه على وزن **(تَفْعِيْل)** مصدرٌ للفعل **(وَجَّه)** المزيد بتضعيف عينه[5].

التوجيه اصطلاحًا : عرّفه الجرجاني (ت:٤٧١هـ) فقال : ((التوجيه إيراد الكلام على وجهٍ فيدفع به كلام الخصم)) [6]، وهو ((عبارة عن وجه ينافي كلام العرب))[7]، وهو ((جعل الكلام موجهاً ذا وَجه ودليل)) [8].

٢-مفهوم الرفض لغةً واصطلاحًا :

الرفضُ لغةً : هو ((تركك الشيء والرفض : الشيء المتحرك المتفرق، ويُجمع على أرفاضٍ كأرفاض القوم في الشعر، وأرفاض الشيء حين تجمعه الرّيح في مواضع وتفرقه))[9]، ونقول : رَفَضْتُه، ورَفَضَه يَرْفِضُهُ ويَرْفُضُه [10]،و جاء في معجم اللغة العربية المعاصرة: ((رَفَضَ الشَّيءَ : تركه جانبه ولم

يقبل به)) [11]، وتشير معاني الرفض في المعجمات السابقة إلى الترك المراد به غاية محددة والبحث عن البديل.

الرفضُ إصطلاحًا : يُعد الرفض في الاصطلاح ترك [12] وضع من الأوضاع ومفارقته، والبحث على وضع آخر أفضل منهُ يُخالفه، والرفض ، والرفض يختلف كل الاختلاف عن المنع؛ لأن المنع أعم وأوسع وأشمل، أمّا الرفض فيكون أخصّ[13]، و((لفظ الرفض من التعبيرات الدالة على المنع)) [14].

مفهوم التوجيه الصرفيّ المرفوض

وهو مصطلح يُستخدم في علم الصرف للإشارة إلى التغيرات والتأويلات التي يقدمها بعض العلماء أو اللغويين، لكنها لا تحظى بقبول واسع بين أهل الاختصاص أو تتعارض مع القواعد الصرفية المقررة و المعتمدة في اللغة، وأيضاً نعني به عدم القبول، أو عدم الامتثال لتوجيهات اللغة أو لقواعد الصرف، وهذا يحدث لسببٍ أو لعلةٍ صرفيةٍ ما، تنوّعت صور الرفض في الأحكام الصرفية عند الشُرّاح ، ويمكن تصنيفها إلى نوعين : أحكام نوعيّة وأحكام كمّية. فأمّا الأحكام النوعيّة – وهي الأحكام المبنيّة على القياس – فقد استُعمل فيها عدد من الألفاظ الدالّة على الرفض، مثل: البعيد، والتعسّف، والرديء، والشاذ، والغلط، والمنع، والنفي بـ(لا)، والنفي بـ(لم).وأمّا الأحكام الكمّية – وهي المعتمِدة على السماع فقد ظهر فيها ألفاظ مثل: الباطل، والضعيف، والفاسد، والنادر، وهي تعبيرات وظّفها شُرّاح الشافية لبيان درجات الرفض في المسائل الصرفية.

ومن المسائل الصرفية :-

المسألة الأولى

((علة قلب الواو والياء المتطرفتين همزة))

تُعلّ الواو والياء الواقعتان طرفاً بعد ألف زائدة بقلبهما همزة نحو : كِسَاء ورِدَاء وقِضَاء وسِقَاء وشِقَاء وشفاء، وأصلهما رداي وكساو وقضاي وسقاي وشفاي وشقاو، لأنهم من الكِسْوَة وَالرِّدْيَة وَقَضَيْت وشفيت وَسَقَيْت وَشَّقْوَة، فلما وقعت الياء والواو طرفين بعد ألف زائدة ضُعفتا فلم يُعتدّ بالألف حاجزاً، فصار التقدير كِسَاا ورِدَاا وقِضَاا وشِفَاا، والتقى ساكنان فكرهوا حذف أحدهما ؛ لما فيه من التباس للأبنية : كساء ورداء وسقاء وشفاء بالمقصور، فقلب الساكن الثاني حرفًا مناسباً للألف يقبل الحركة، فصار كساء ورداء وسقاء وشفاء [15].

وقال سيبويه: ((الهمزة تبدل من الياء والواو إذا كانتا لامين في قضاءٍ وسقاءٍ ونحوهما))[16]

ووضح ابن جني أن : ((الهمزة بدل من الألف المبدلة عن الياء أو الواو، وهذا مذهب أهل النّظر الصّحيح في هذه الصّناعة، وعليه حُذاق أصحابنا فاعرفه)) [17].

ووافقهم ابن الحاجب مؤكداً، فقال : ((قد تقدّم أنّها قلب الهمزة بعد قلبها ألفًا، وإنما قلبت بعد تقدير أن الألف التي قبلها كالمعدومة، وهذا إنّما يقوى إذا كانت الألف زائدة؛ لأنّ تقدير الزائد كالمعدوم أقرب من تقدير الأصلي كالمعدوم، فلذلك انقلبت في كساء ورداء ولم تقلب في زاي وثاي وواو)) [18]

إلا أنّ بعض الشُرّاح خالف هذا الاتجاه فقد وجدنا شارحين فقط يصرحان برفض قلب الواو والياء المتطرفتين همزة، وهما اليزديّ والساكنانيّ مستعملين أكثر من حكم في رفض هذا الإعلال، أمّا ابن الحاجب فلم يصرح بهذا الرفض وإنما كره مجيء الواو والياء متطرفتين بعد ألف زائدة ، إذ يقول : ((وتقلبان همزة إذا وقعتا طرفاً بعد ألف زائدة، نحو : كِسَاء ورِدَاء، هذا – أيضاً – باب من الإعلال مطردٌ، **كرهوا** الواو والياء متطرفتين بعد ألف زائدة، فقلبوها همزة)) [19]

، فهو لم يرفض هذا الإعلال، بل قرّره وأثبته وعدَّه بابًا مطّردًا من أبواب الإعلال، فقد علّل هذا القلب بكراهة اجتماع الألف مع الواو أو الياء في موقع الطرف؛ لما يترتّب على ذلك من ثِقَلٍ صرفيٍّ ناتج عن اجتماع حروف المدّ في موضع ضعيف من الكلمة، فكان قلبهما همزةً وسيلةً لتقوية البنية وتحقيق الخفّة.

وقال الرضيّ : ((إنما تقلب الواو والياء المذكورتان ألفاً ثم همزة لما ذكرنا قبل في قلب الواو والياء ألفاً لتحركهما وإنفتاح ما قبلها، ثم يجتمع الساكنان ، فلا يحذف الأول مع كونه مدة؛ لئلا يلتبس بناء ببناء، بل يقلب الثاني إلى حرف قابل للحركة مناسب للألف، وهو الهمزة، لكونهما حلقيين؛ إذ الأول مدة لاحظّ لها في الحركة، ولاسبيل إلى قلب الثاني واوًا أوياءاً ؛ لأنه إنما فرّ منهما، ولكون تحرك الواو والياء وأنفتاح ماقبلها سببًا ضعيفًا في قلبهما ألفًا)) [20]، اتفق ابن الحاجب والرضيّ على ثبوت قلب الواو والياء همزةً إذا وقعتا طرفًا بعد ألف زائدة وعدَّه بابًا مطّردًا من الإعلال، إلا أنّهما يختلفان في التعليل، فابن الحاجب يرى أن القلب يحدث بمجرّد كراهة اجتماع الواو والياء بعد ألف زائدة، في حين يرى الرضيّ أن الواو والياء تقلبان أولًا ألفًا نتيجة تحركهما وانفتاح ما قبلها، ثم يُقلب الحرف الثاني همزة لتفادي الالتباس في البناء.

وذكر ركن الدين هذه القاعدة أيضاً، فقال : ((وتقلب الواو والياء همزة إذا وقعتا طرفاً بعد ألف زائدة، نحو كِسَاء، ورِدَاء، أصلهما كِسَاوٌ ورِدَايٌ، من : كَسَوتُ ورديتُ؛ قلبت الواو والياء همزة؛ لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة)) [21].

واتضح الرفض عند اليزديّ مستعملاً حكم (**التعسف**) وهو من الأحكام التي نعتمد فيها على السماع، فقال : ((تقلب الواو والياء همزة إذا وقعتا متطرفتين بعد ألف زائدة وذلك مثل كِسَاءً،...، أما القلب فقال بعضهم : اسكنتا، ثم قلبتا ألفاً بعد تسكينهما، ثم لالتقاء الساكنين قلبت الالف همزة، وفيه **تعسف**؛ لتقدير التقاء الساكنين بلا حاجة، و أيضاً الالتقاء قبل قلبهما ألفًا يكون حاصلاً في التقدير، فالقلب لا يكون موجباً للالتقاء))[22]، وعلة رفضه هي أنّ التقدير بوجود التقاء الساكنين دون دليل واضح، مما جعلهُ يرفض إعلال قلب الواو والياء المتطرفتين همزة.

واتبع الساكانيّ اليزديّ في رفضه فقط، ولم يستعمل الحكم التقويمي ذاته، بل استعمل حكم (الفاسد)، وإنّ كلا الحكمين نعتمد فيهما على السماع، إذ يقول : ((تقلب الواو والياء إذا وقعتا طرفاً بعد ألف زائدة همزة ك(كِسَاء)، و(رِدَاء) ؛ أصلهما (كِسَاو)، و(وِرِدَاي) من : (الكِسْوَة) وَ(الرِّدْيَة)، قيل: لما قلبتا ألفاً في الفعل المعلوم استمر حكمه في تصرفاته، فإذا وقع قبل الآخر ألف اجتمع ألفان فقلبت الثانية همزة ؛ لأنه أقرب إليها؛ فيه نظر يعرف ممّا مر، قال النيسابوري والجاربرديّ : (قلبتا أولاً ألفاً إمّا لعدم الاعتداد بالألف فكأنهما وليتا الفتحة أو لنزول الألف منزلة الفتحة لزيادتها عليها وإنها من جوهرها ومخرجها، ثم التقى ألفان فقلبوا الثانية همزة) هذا **فاسد** من أوله إلى آخره)) [23]، وسبب رفضهِ لهذا الإعلال ووصفه بالفساد من أوله إلى آخر، فهو يراه خطأ برمتهِ ووصفه بالفساد، إذ إنّ عدُّ الألف الزائدة كأنها فتحة أو في منزلة الفتحة أفتراض غير صحيح وتفسير القلب على نتيجة اجتماع ألفين لا يقوم على أساس قوي، والتقديرات التي اعتمد عليها الساكانيّ والجاربرديّ غير مقبولة عنده من حيث التعليل الصرفيّ.

كما انتقد نقره كار في إطار القاعدة نفسها، إذ يقول : ((وتقلبان همزة إذا وقعتا طرفاً بعد ألف زائدة أو في حكم الطرف بأن يكون بعدهما حرف غير لازم كتاء التأنيث الفارقة بين المذكر والمؤنث في الصفات، وتاء الواحدة القياسية وعلامة التثنية الغير اللازمة (نحو : كِسَاء) أصله : كِسَاو (ورِدَاء) أصله : رِدَاي (بخلاف رايٍ) جمع راية وهو العلم على حد تمر وتمرة فإنه **لاتقلب** الياء همزة؛ لأن الألف منقلبة عن واو أصلي وأصله : روي من رويت أي : جمعت، إلا أنه اعتلت عينه فسلمت لامه لئلا يجتمع إعلالان)) [24]، والنص يوضح أن هناك شروطًا معينة لتحويل الواو والياء إلى همزة، مثل أن تكون الواو والياء طرفًا في الكلمة، أو أن يكون بعدهما حرف غير لازم مثل تاء التأنيث أو تاء الواحدة القياسية أو علامة التثنية، مثل : "كِسَاء" التي أصلها "كِسَاو"، وكلمة "رِدَاء" التي أصلها "رِدَاي"، كما يشير إلى أن هناك استثناءات لهذه القاعدة، مثل كلمة "راي" التي هي جمع لكلمة "راية"، إذ لا تتحول الياء إلى همزة لأن الألف في هذه الكلمة منقلبة عن واو أصلي.

وتفرد اليزديّ والساكانيّ برفض قلب الواو والياء المتطرفتين همزة في (كِسَاء) و(رِدَاء)، أما بقية الشُرّاح فقد ذكروا القاعدة القياسية، ومنهم : (النيسابوريّ، والجاربرديّ ، وبقره سنان، والأنصاريّ، والكرمانيّ، وطاهر الفتني، وابن الغياث، والفسائيّ) [25]، وابن الناظم لم يتطرق لهذه المسألة، أمّا المراكشي وأحمد بن محمد فإنهم لم يخصصوا بابًا للإعلال.

يتضح لنا أن اليزديّ والساكانيّ قد عبَّرا بوضوح عن رفضهما لهذه القاعدة، مستعملين حكمي **التعسف والفساد**، في حين يرى سيبويه وابن جني وشُرّاح المفصل أنّ الواو والياء المتطرفتين تقلبان همزة في كِسَاء ورِدَاء، وأنا أُرجح رأي ابن الحاجب ومن تبعه من الشُرّاح (مثل النيسابوريّ، والجاربرديّ، والأنصاري)، لأنهم قدموا قاعدة واضحة، مطردة، مدعومة بالمسوّغ الصرفي؛ وهو كراهة اجتماع الواو والياء بعد ألف زائدة، وما يترتب على ذلك من ثقل صوتي وحاجة إلى وضوح البنية الصرفية للكلمة.

المسألة الثانية

((عدم كسر الفاء لبناء (فُعْلَى) إذا كانت صفة))

إنّ (فُعْلَـى) إذا كـان اسماً معتـل العـين بالياء، فالواجـب قلـب الياء واواً لانضـمام مـا قبلهـا، نحـو : (طُوبَى) و (كُوسَى)، فهذه وإن كان أصلها الصفة، إلَّا أنّها جارية مجرى الأسماء، لأنّها لا تكون وصفاً بغير ألف ولام، فأجريت مجرى الأسماء التي لا تكون صفاتٍ، فـ (طُوْبى) أصلها: (طُيْبَى) لأنها من (الطيبة)، وكذلك (الكوسى) أصلها : (الكُيْسَى)، لأنّها من (الكَيْس)، فقلبوا الياء فيهما واوًا لضمة ماقبلها، وكذلك شبّهوا الاسم هنا في قلب الياء فيه واواً لسكونها وانضمام ما قبلها بـ (مُوْسِرٍ) و(مُوقِنٍ)، وقالوا في الصفة : (امرأةٌ حِيْكَى) وهي التي تحيك في مشيتها، أي : تحرك منكبَيْها، يقال : (حاك في مشيه يحيكُ حيكاناً، وقالوا : ﴿ **قِسْمَةٌ ضِيْزَى** ﴾[26] أي : جائزة، من قولهم (ضازَهُ حَقَّهُ يَضِيزه) إذا بخسه، وجار عليه فيه والأصل فيه : (حُيْكَى) و (ضُيْزَى) بالضم، لأنه ليس في الصفات (فِعْلَى) بالكسر، وفيها (فُعْلَى) بالضم، مثل : (حُبْلَى) فأبدلوا من الضمة كسرة لتصح الياء ولم يقلبوا الياء واواً، كما في (الكوسى) و (الطوبى) تفريقًا بين الاسم والصفة، وخصّوا الاسم بالقلب للفرق، لأن الاسم أخفُّ من الصفة، والصفة أثقل، لأنها في معنى الفعل والأفعال أثقل من الأسماء، والواو أثقل من الياء، فجعلوها في الاسم الذي هو خفيف، ولم تجعل في الصفة، لئلا تزداد ثقلًا [27].

وذكر الفرّاء ما كان مكسورًا في الصفات مثل : (ضِيْزَى) نرى أن اولها مكسورٌ، وهي مثل قولهم (بِيْض)، و(عين) كان في الأصل مضموماً فكرهوا أن يترك على ضمته، فيقال : بُوضٌ، وعُونٌ والواحدة بيضاء وعيناء فكسروا أولها ليكون بالياء ويتألف الجمع والاثنان والواحدة فكرهوا أنْ يُقال (ضُوزَى) فتصير واواً وهي من الياء، وحكى الكسائي عن عيسى : ضِيْزَى [28].

وذكر الثمانينيّ أن أصلها (فُعْلَى) بالضم وكسروا أولها وأقروا الياء، لأنّهم أمنوا اللبس من حيث لا يوجد في كلام العرب (فِعْلَى) صفة مكسورة، وإنّما تجيء الصفة على (فِعْلاء) نحو (امرأة سِعْلاء) الكثيرة الصّخب [29].

وأجاز الفارضيّ (ت: ٩٨١هـ) الوجهين، فيما يخص الياء إذا وقعت عيناً ل. (فُعْلَى) بضم الفاء وكانت صفة، **الوجـه الأول** : إبقاء الياء وقلب الضمة كسرة، مثل : (ضِيزى)، و(حِيكى)،و (ضِيقى)، والأصل : (ضُيزَى)، و(حُيكَى)، و(ضُيقَى) بضم الفاء.

و**الوجه الثاني** إبقاء الضمة وقلب الياء واوًا، مثل : (ضُوقى)، و(حُوقى)، و(ضُوزى).

أما إذا كان (فُعْلَى) اسمًا فليس منه إلا قلب الياء واواً وإبقاء الضمة، كـ (الطُّوبى)، و(الكُوسى)، وقيل : هما في الأصل صفتان، واستعملا استعمال الأسماء، وقال بعض الصرفيين : إن كانت (فعلاء) صفة لا تقلب

ياؤها واوًا، بل تقلب الضمة كسرة فتسلم الياء، فيقال : (ضِيزى)، و(حِيكى)، و(ضِيقى)، ولا يقال (ضِوزى) [30].

ووجدت الرفض عند شُرّاح الشافية جاء على مسارين الأول عدم قلب الياء واواً، ومنهم ابن الحاجب، إذ قال : ((لا تقلب في الصفة ولكن يكسر ما قبلها ، فتسلم الياء، كأنّهم قصدوا إلى **الفرق بين الاسم والصفة**، ولكنهم يكسرون ما قبل الياء في الصفة؛ لتسلم الياء، نحو قولهم : مِشْيَةٌ حِيكَى و﴿ **قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ** ﴾، ولم يجعل نحو : حِيْكَى وضِيْزَى فِعْلَى بالكسر؛ لأنه **لم يوجد فِعْلى صفة** في كلامهم، فلما أمكن أن تكون حِيكَى وضِيْزَى فُعْلَى بالضم وجب الحمل عليها)) [31] ، وقد بنى هذا التوجيه على أصلين منهجيّين، أولهما: التفريق الصرفيّ بين الاسم والصفة، إذ جُعل القلب خاصًّا بالأسماء دون الصفات، وثانيهما: الالتزام بالسماع ورفض إثبات وزنٍ صرفيّ غير ثابت في كلام العرب، فلم يُحمل اللفظ على (فِعْلَى) لعدم وروده صفةً، بل حُمِل على (فُعْلَى) لثبوته واستقامته.

اتبع الرضيّ ابن الحاجب مستنداً إلى رأي سيبويه : ((قال سيبويه : هو فُعْلَى بالضم **لا (فِعْلى) بالكسر**؛ لأن فِعْلَى لا تكون صفة، وإما عِزْهَاة فهو بالتاء، وقد أثبت بعضهم رجل كِيصَى للذي يأكل وحده)) [32]

واتبع ركن الدين ابن الحاجب في رفض قلب الياء واوًا فهو يرى أنّ الصفة (فُعْلَى) بضم الفاء، لا (فِعْلَى) بكسر الفاء، مستعملاً حكم النفي بـ (لا) الذي نعتمد فيه على القياس، ومعللاً هذا الرفض **بعلّة التفريق**، إذ يقول : ((فرقاً بين الاسم والصفة، ولكنهم يقلبون الضمة كسرة في الصفة لتسلم الياء التي هي عين نحو مِشْيَةٌ حِيكى، أي : فيها تبختر﴿ **قِسْمَةٌ ضِيزَى**﴾ فإن حِيكى من: حاك يحيك حيكاناً، إذا تيختر في مشيه وضيزى من : ضاز في الحكم يضيزُ، وقسمة ضيزى، أي جائزة، وحِيكى وضِيزى فُعْلَى **لا فِعْلَى**؛ لأنّه لم يوجد في كلامهم فِعْلَى صفة إلا عِزْهَى، للذي لا يطرب للّهو، بل وجد في الأسماء نحو الشِّعْرَى والدِّفلى والمِعْزَى)) [33]، فهو يرى أنّ الصفات من نحو (حِيكَى) و(ضِيزى) لا يجوز تخريجها على وزن (فِعْلَى)، لأن هذا الوزن لم يثبت سماعًا في الصفات، وإنّما ثبت في الأسماء والسماع أصل التقعيد، وعلل ذلك بالتفريق بين الاسم والصفة، إذ يمتنع القياس من أحدهما على الآخر، كما أنّ الشواهد النادرة لا تُنشئ قاعدة، بل تُردّ إلى باب الشذوذ.

ووضّح اليزديّ سبب رفضهِ لكسر (فِعْلى) : ((**لم لا يجوز** أن يكون فِعْلى بالكسر في الصفة ليندفع العدول من حركة إلى حركة،...، لأن فِعْلى بالكسر لم يوجد في الصفات، إلّا عِزْهَى للذي لا يطرب لِلَّهو، وأما فُعْلَى بالضم فلا يخفى كثرته)) [34] ، وعلل ذلك بقلة استعمال (فِعْلَى) صفة، لذا لايجوز القياس عليها.

ثم أردف ذلك قائلا : ((ضِيْزَى احتمل أن يكون مخفف ضِئْزى بالهمز؛ فِعْلَى بالكسر من ضَأزَهُ بالهمز بمعنى ضازَه)) [35]، وهو هنا يجوّز الكسر في (فِعْلَى) إذا كانت مخففة بالهمز (ضِئْزَى).

وأجاز الساكنانيّ كسر فاء (فُعْلَى)، فقال : ((**ولا تقلب** الياء واواً إذا كانت صفة، ولكن قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء، كقولك : (مِشْيَةٍ حِيْكَى) – للمتحرك من حاكَ : يَحِيْكُ إذا تحرك – و ﴿ **قِسْمَةٌ ضِيْزَى** ﴾ للجائزة من ضَازَ : يَضِيْزُ إذا جار في فِعْلِهِ وقَوْلِهِ، وأصلهما ضم الفاء قُلبت الضمة كسرة،...، للفرق بينهُ وبين الاسم، ولم يُعكس إذ الصفة لثقلها أولى بالتخفيف))[36]، وسوغ ذلك تفريقًا بين الاسم والصفة، فالاسم اخفّ يجوز فيه قلب الياء واوًا، أما الصفة تكون أثقل.

واتبع الجاربرديّ الساكنانيّ في جواز كسر فاء (فُعْلَى)، فقال : ((وإن كان صفة فلا تقلب الياء واواً، لكن يكسر ما قبلها فتسلم الياء، نحو "مِشْيَة حِيْكَى"، يقال : حاك الرّجل، إذا جار، وأصلهما " حُيْكَى" و"ضُيْزَى" فلم يقلبوا فيهما الياء واوًا، بل قلبوا الضمة كسرة، لتسلم الياء، **فرقًا** بين الاسم والصفة، ولم يعكسوا، لأن الاسم لخفته أولى بقلب الياء فيه واوًا)) [37] .

أمّا نقره كار فاتبع ابن الحاجب في رفضهِ كسر (فُعْلَى)، فقال : ((حكم بأنهما فُعْلَى بالضم **ولم** يحكم بأنهما فِعْلَى بالكسر؛ لأنه لم يوجد فِعْلَى بالصفات إلا عِزْهي)) [38]، وعلل ذلك بعلّة السماع.

وتفرد طاهر الفتنيّ باستعمال حكم (**القليل**)، فقال : ((ولم يحكموا بأصالة الكسرة إذ (فِعْلَى) بالكسر **قليل** بالصفات)) [39].

وتبيّن لي أن رفض كسر فاء (فُعْلَى) عند أغلب الشُرّاح وليس جميعهم فمنهم من أجاز الكسر ومنهم هؤلاء : (النيسابوريّ، والساكنانيّ، والجاربرديّ، وبقره سنان، والكرمينيّ، والفسائيّ)[40]، أمّا بقية الشُرّاح فهم يروّنَ أنّ الكسر لا يوجد في الصفات، ومنهم : (ابن الحاجب، والرضيّ، وركن الدين، واليزديّ، ونقره كار، والأنصاريّ، وطاهر الفتنيّ، و ابن الغياث) [41] مستعملين في رفضهم حكم النفي بـ (لا) والنفي بـ (لم)، في حين تفرد طاهر الفتني باستعمال حكم (القليل)، وأجد في هذه المسألة رفضين

الأول : عدم قلب الياء واو وأجازه الفارض لوجهين :- **أحدهما** : إبقاء الياء وقلب الضمة كسرة، مثل : (ضِيزى)، و(حِيكى)، و(ضِيقى)، والأصل : (ضُيزَى)، و(حُيكَى)، و(ضُيقَى) بضم الفاء، و**الوجه الآخر** إبقاء الضمة وقلب الياء واواً، مثل : (ضُوقى)، و(حُوقى)، و(ضُوزى)، وهذا ما رفضهُ جميع الشُرّاح مستعملين حكم النفي بـ (لا).

الثاني : عدم كسر فاء (فُعْلَى) إذا كانت صفة وهذا ما أجازه الفراء.

وأنا أُرجح رأي ابن الحاجب والرضيّ وركن الدين، الذين رفضوا كسر فاء (فُعْلَى) في الصفات، مستندين إلى السماع، والتفريق بين الاسم والصفة.

المسألة الثالثة

((همزة مَعَائِش ومَصَائِب))

إنّ أصل الياء في (معيشة – مصيبة) هي موضع الحركة، لأنها من الفعل مَفْعُلة، ومفعِلة لكن الكسرة استثقلت فيها فنقلت إلى ما قبلها حملاً على الفعل، لكونهما مصدراً واسم فاعل، والقياس في جمعها تصحيح حرف العلة، وترك الإبدال منه، إذ كان يهمز في الجمع ماكان مدة في الواحد لا عيناً نحو : عجوز وعجائز، وصحيفة وصحائف، ورسالة ورسائل، فتكون معايش جمع معيشة، ومصاوب جمع مصيبة، فأما قولهم :مصائب فمما شذ عن القياس، وإن كثر في الاستعمال، كأنهم توهموها فَعِيْلة [42]، وهذا يعني أنّ القياس في اللغة العربية هو قلب الهمزة إلى ياء إذا وقعت بعد ألف زائدة.

ويرى الثمانينيّ أنّ الهمز في (مَعايِش) سببهُ تشبيه معيشة بصحيفة، وذكر أنّ الياء في (مَعيشة) و(مَعايِشُ) وإن كانت ساكنة فأصلها الحركة ومن كان يهمز (مَعايِشُ) فهو مخطئ، وإنّما همزها لأنّه شبّه (معيشة) بـ (صحيفة) [43]، وهذا ما وجدناه عند أكثر علماء السلف.

وأجاز الزجّاج إبدال الواو المكسورة المقدرة في (مَصَاوِب) همزة، فقال : ((وقد أجمع النحويون على أن حكوا مَصَائِب في جمع مُصيبة، بالهمز، وأجمعوا أن الاختيار مَصَاوِب، وهذا عندهم شاذ، أعني مصايب، وهذا عندي إنما هو بدل من الواو المكسورة))[44]

أمّا المحدثون فأجاز أحمد مختار عمر (ت: ٧٥٠هـ) الهمز في (مَعَايِش) معتمداً في ذلك على قراءة نافع، فقال : ((تجمع كلمة (مصير) على (مصاير) بلا همز؛ لأن الياء فيها أصلية وليست زائدة، فهي على وزن (مَفَاعِل) مثل (مَعايِش)، ولكن مجمع اللغة المصريّ أجاز إلحاق المد الأصليّ في صيغة (مَفَاعِل) بالمد الزائد في صيغة (فَعَائِل)؛ وذلك لما سمع عن العرب من جمع (مصيبة) على (مَصَائِب) و(مَصَايِب)، ومنه قراءة نافع بالهمز)) [45] قال تعالى : ﴿ **وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ** ﴾[46]

ونلاحظ أنّ جميع الشُرّاح يرفضون الهمز، مع أنّ هذا الرفض يتفق مع القياس، إلّا أنّ هناك بعض القراءات العربية التي تُثبت الهمز في كلمة (مَعَايِش) فقال ابن الحاجب مستعملاً علّة التفريق : ((**ولم يقلبوا** الواو والياء همزةً في نحو : مَقَاوِم ومَعَايِش، جمعي مَقَامَةٍ ومَعِيْشَةٍ؛ **ليفرقوا** بين الياء والواو الزائدتين وبين الياء والواو الأصليتين، وجاء مَعَائِشُ بالهمزة، وهو **ضعيف** لم يثبت في القراءات السبع)) [47]، واستعمل في رفضهِ حكمي **(النفي بـ(لم)، والضعيف)**.

واتبع الرضيّ ابن الحاجب، وذكر لنا أنّ الهمز في مَعَائِش **تشبيهًا** لمعيشة بفَعِيلة والأكثر ترك الهمزة واستعمل في رفضهِ حكم **(الشاذ)**، ولم يذكر تعليلاً، فقال : ((وقد تهمز مَعايِش، تشبيهاً لمعيشة بفَعِيلة، والأكثر **ترك الهمز**، وكذا قد يهمز المنائر في جمع مَنَارة، تشبيهًا لها بفَعَالة، والفصيح المناور، والتزم الهمز في المَصَائِب تشبيهاً لمصيبة بفَعِيلة، كما جمع مَسِيل على مُسلْان تشبيهاً له بفَعِيل أو توهماً، وهي – أعني مصائب ومنائر و معائش – بالهمز **شاذة**)) [48]، ويرى أن (مَعَائِش، مَنَائر، مَصَائِب) شاذة، أي

خارجة عن النمط المعتاد للصيغ الاشتقاقية، ويعتمد في مسوغه على التشبيه الصرفي بالكلمات المألوفة، مثل صيغة فَعِيلة أو فَعَالة، ليبرر شكل الهمز.

ووافق ركن الدين ابن الحاجب في الرفض، وفي استعمال الحكم والمسوغ ذاته، فقال : ((**ولم يقلبوا** الواو والياء همزةً في مَقَاوِم ومَعَايِش ومعاون، جمع مَقَامَةٍ ومَعِيْشَةٍ ومَعُونة؛ للفرق **ليفرقوا** بين الياء والواو الزائدتين كما في نحو رَسَائِل وصَحَائِف وعَجَائِز، وبين الياء والواو الأصليتين، كما في مقاوِم ومعايِش، وجاء مَعَائِشُ بالهمزة، وهو **ضعيف** لم يثبت في القراءات السبع)) [49]، اتفق ابن الحاجب وركن الدين على عدم قلب الواو والياء همزة في الكلمات التي تحتوي على حروف أصلية مثل مَقَاوِم ومَعَايِش ومُعَاوِن، حفاظًا على وضوح الجذر وتمييز الحروف الأصلية عن الزائدة ويُعدّ ابن الحاجب أنّ الهمز شاذ و ضعيف استنادًا إلى أصالة الجذر، الصرفي، ويستخدم النقل القرآني لتأكيد هذا الحكم، لكنه يركز أولًا على القاعدة الصرفية، في حين ركز ركن الدين على ثبوت القراءة القرآنية والسماع اللغوي كمسوغ رئيسي لعدّه ضعيفًا، عادًّا أي همز غير مثبت في القراءات السبع غير مقبول.

واستعمل اليزديّ حكمي (**الشاذ**، **والضعيف**) في رفضهِ، فقال : ((وجاء الهمز في {مَعَايِشَ} على **الشذوذ**، وهو **ضعيف** لم يثبت في القراءات السبع)) [50]، وتعليلهُ بعدم ثبوت الهمز في القراءات السبع يُعدّ دليلًا نقليًا بالغ القوة؛ لأن القراءات السبع تمثل أعلى درجات السماع الموثوق في العربية، فإذا خلا هذا الوجه من القراءة المتواترة، دلّ ذلك على أن الهمز ليس وجهًا فصيحًا مستقرًا في الاستعمال العربي الموثوق، وإن وُجد في بعض الروايات **الشاذة**.

وذكر النيسابوريّ أن تشبيه مَعِيْشَةٍ بفَعِيْلة **بعيد** ((وجاء مَعَايِشَ بالهمزة على **ضعف** لأن تشبيه مَعِيْشَةٍ بفَعِيْلة **بعيد**)) [51].

في حين جعلها الساكناني من باب (القلة)، فقال : ((وجاء {مَعَايِشَ} بالهمزة؛ أي وجاء قلب الواو والياء الأصلية همزة على سبيل **القلة**)) [52]، وكلامه يوحي بأن هذا الرفض ليس قطعيًا ولكن هذا الإعلال قليل.

واتبع بقية الشُرّاح ابن الحاجب في رفضهم لهمزة مَعَايِش ومن هؤلاء : (الجاربرديّ ، ونقره كار، والأنصاريّ، وطاهر الفتني، وابن الغياث، والفسائيّ) [53]، ولكن اختلفوا في استعمال الحكم التقويمي إذ استعملوا (حكم الشاذ، النفي بـ (لم)، الضعيف، البعيد، القليل) .

وظهر لي أنّ رفض الهمزة في (مَعَايِشَ) يُعدّ من أكثر المسائل التي اتفق شُرّاح الشافية عليها، إذ رفضوا الهمزة، في حين أثبتها نافع في قراءته، وأجد هذه المسألة من أكثر المسائل رفضاً بسبب تنوع الأحكام التقويمية، وأميل إلى ترجيح رأي ابن الحاجب ومن وافقه من شُرّاح الشافية؛ لأنه جمع بين سلامة القياس الصرفي وقوة الدليل النقلي، فرفض الهمز في (مَعَايِش) من جهةٍ لكون الياء أصلية لا يجوز قلبها همزة، ومن

جهةٍ أخرى لعدم ثبوت هذا الوجه في القراءات السبع، أما ما ورد من الهمز في بعض القراءات، فيُحمل على الشذوذ أو القلة، ولا يُتخذ أساسًا للقياس.

المسألة الرابعة

((حذف ياء الواقعة بين ياء مفتوحة وكسرة))

الياء إذا وقعت فاء فلا تقلب إلّا أَنْ تقع ساكنة بعد ضمّة فإنها تقلب واواً، مثل : (مُوْقِن) فأصلها (مُيْقِن)، لأنه من اليقين، فقلبت الواو لسكونها وضم ما قبلها أو تقع ساكنة بعد فتحة في مضارع (افتعل) نحو : (ياتَئِس) من اليأس، أصله (يَيتَئِس) فقلبت الياء ألفاً، للعلّة التي قلبت الواو في (ياتَعِدُ) ألفاً، أعني : الحمل على (أيتأس) و(موتَئس، ولا تحذف أصلاً إلّا في لفظتين شذّتا وهما (يَبِس) و(يَئِس) في مضارع (يَبِس) و(يَئِس) وأصلهما (يَيبِس) و(ييئِس) فحذفت الياء لوقوعها بين الياء والكسرة [54].

و يرى سيبويه أنّ الحذف في الفعلين (ييئِس ويَيبِس) جاء تشبيهًا بالفعل (يعد)، إذ ساروا على القياس نفسه في (يَبِس) كما في (يَئِس) [55].

وبيّن ابن مالك أنّ حذف الياء أخف من الواو كما في (يَيْئِس ويَيْبِس)، ويُجرى بعض العرب الياء مجرى الواو في الحذف[56].

و أجاز (حسن عباس الرفايعة) حذف الياء في (يئِس) و(يَبِس)، وذلك لأن العربية تعتمد على نقص الكلمة، وهذا التصريف في الكلمة بالنقص هو أدنى وسائل اللغة أهمية بالقياس إلى وسيلتي التحوّل الداخلي والإلصاق، ويرى أنّ الحذف يقع كراهية تتابع الحركات الطويلة، فإذا توالت فإنّها تختصر الكلمة [57].

وما وجدناه عند شُرّاح الشافية هو رفضهم لحذف الياء، فذكر ابن الحاجب أنّ قلب : ((فاء الكلمة في المضارع من نحو : يَيْئِس ألفاً، فقال : يَائِس، وهؤلاء كأنّهم توسطوا، **فلم يحذفوا** كما حذفوا في يَئِسُ، ولم يبقوا كما أبقوا في يَيْئِس، فقلبوا الياء ألفاً، فقالوا : يَائِس)) [58]، فهو يرى أن يَائِس في مضارع يَئِسَ ناتج عن توسّط صرفيّ بين الحذف والإبقاء، حملهم عليه طلب الخفّة، لا القياس الصرفي وذلك مقبول من جهة الوصف والاستعمال، لكنه غير مطّرد قياسًا، ولم يُبنَ عليه حكم صرفي عام.

في حين الرضيّ حذف الياء ، فقال : ((وقد جاء يَئِس بحذف الياء بين الياء المفتوحة والكسرة)) [59].

وجوّز ركن الدين ثلاثة أوجه :

الأول / إبقاء الياء.

الثاني / قلب الياء ألفاً .

الثالث / حذف الياء.

فقال : ((جاء **حذف الياء** الواقعة بين ياء مفتوحة وكسرة إذا كانت العين همزة، وجاء **إبقاؤها ياء وقلبها ألفًا**، نحو : يَئِس، فإنه يجوز في مضارعه يَيْأَسُ – بإثبات الياء – ويَئِسُ – بحذف الياء – كيَعِد ،....،

ويجوز يَائِس – بقلب الياء ألفًا؛ لكون الألف أخف من الياء)) [60]، يقرّر ركن الدين أن ياء فاء الفعل إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة وكانت العين همزة، جاز فيها ثلاثة أوجه: الإبقاء، والحذف، والقلب ألفًا، وكلّها مبنية على طلب الخفّة، ولم يرفض شيئًا من هذه الأوجه، غير أنّه جعل الحذف أقرب إلى القياس، والقلب إلى الألف مبنيًا على التخفيف لا على أصل صرفي مطّرد، بخلاف ابن الحاجب الذي اكتفى بوصف القلب بالتوسّط دون تقرير الجواز الصريح.

ووافق اليزديّ ابن الحاجب في رفضهِ مستعملاً النفي بـ (لا)، فقال : ((تحذف الواو إذا وقعت بين الياء والكسرة **بخلاف** الياء فإنها لا تحذف بين الياء والكسرة؛ إذ العلّة منتفية ههنا، **فلا تحذف** مطلقاً، لا في هذه الصورة نحو يَيْسِرُ، ولا إذا انتفى الياء كمَيْسِرٍ، وهو قمار العرب بالأزلام، أو الكسر)) [61]، كقوله تعالى : ﴿ **لَا يَيْأَسُ** ﴾ [62]، وضح أن حذف حرف العلة يكون مع تحقّق علة الثقل، وهي متحققة في الواو الواقعة بين ياء وكسرة، فحُذفت، وغير متحققة في الياء لمجانستها للياء والكسرة، فامتنع حذفها قياسًا مطلقًا، ومن ثمّ رفض اليزدي حذف الياء في نحو يَيْسِر ومَيْسِر، لا لعدم السماع، بل لانتفاء العلة الصرفية الموجبة للحذف.

وجعلها الساكنانيّ من باب القلّة، فقال : ((بخلاف الياء فإنها **لاتحذف لعدم** التنافر كقولك : (يَيْسِرُ) و(يَيْئَسُ) وجاء الحذف قليلاً على خلاف القياس كـ(يَئِسُ)))[63].

وأجاز الجاربرديّ إبقاء الياء وقلبها ألفًا، في حين يرى جواز حذف الياء في يَئِس، أما في يَيْسِر فقد رفضها، فقال : ((**لا تحذف الياء** من نحو (يَيْسِرُ)، لأنها من جنس الكسرة، والمَيْسِرُ : قمار العرب بالأزلام، ولا من (يَيْئِسُ) أيضاً لذلك، وقد جاء ههنا حذف الياء لاستثقال الياءين مع الهمزة، وجاء إبقاؤها وقلبها ألفاً، كأنهم توسطوا، فلم يحذفوا، كما في (يَئِسُ) ولم يبقوا كما في (ييئِسُ)، بل قلبوها ألفا، نحو (يائِسُ))) [64]، وأشار إلى أن الياء إذا كانت من جنس الكسرة امتنع حذفها قياسًا، كما في يَيْسِر والمَيْسِر، غير أنّ اجتماع ياءين مع الهمزة في نحو يَيْئِس يُحدث ثِقلًا خاصًّا يرفع مانع المجانسة، فيسوّغ الحذف، والإبقاء، وقلب الياء ألفًا، على جهة التوسّط، ومن ثمّ لم يرفض الظاهرة، لكنه قيّدها بعلة مخصوصة، فلم يجعل الحذف ولا القلب قاعدة مطّردة، بل استثناءً تعليليًا مبنيًا على السماع وطلب الخفة.

وسار نقره كار على نهج الجاربرديّ في جواز الحذف في(يَئِس) وقلب الياء ألفاً في (يَائَسُ)، فقال : ((وقد جاء يَئِس بحذف الياء لاستثقال اليائين مع الهمزة وقد جاء يَائَسُ بقلب الياء ألفاً كما جاء ياتَعِدُ ويَاتَعِدُ ويَاتَسِر عند قوم أهل الحجاز فإنهم يقلبون تاء افتعل إذا كان واواً ياء في الماضي وألفاً في المضارع فيقولون ايتعد ياتعد لاستثقال الواو بين الياء والفتحة)) [65].

واتبع بقية الشُرّاح ابن الحاجب في رفضهم لحذف الياء، ومنهم : (النيسابوريّ، وبقره سنان، والأنصاريّ، وطاهر الفتنيّ، والكرمانيّ، وابن الغياث، والفسائيّ) [66].

مما سبق **يتبيّن لي** أن الياء تُحذف إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة في حالات معينة، مثل الفعل "يَئِس" في المضارع، إذ يمكن أن يُقال "يَيْأَسُ" بإثبات الياء أو "يَأس" بحذفها، على غرار الفعل "يَعِد".

أمّا قلب الياء ألفًا فيمكن في بعض الحالات ، مثل "يَائِس" بدلاً من "يَيْئِس"، لأن الألف أخف من الياء.

اختلف الشُرّاح في الياء عند مجيئها بين الياء والكسرة، وهم على وجهين :-

الوجه الأول :- الشُرّاح الذين أجازوا حذف الياء، ومنهم : (الرضي، والجاربرديّ ، و نقره كار).

أمّا **الوجه الآخر** :- فهم الذين لم يجيزوا حذف الياء، ومنهم : (ابن الحاجب، واليزديّ، والساكانيّ، والنيسابوريّ، وبقره سنان، والأنصاريّ، وطاهر الفتنيّ، والكرمانيّ، وابن الغياث، والفسائيّ).

أمّا ركن الدين فهو يُجيز الوجهين، إبقاء الياء، وحذفها.

وأنا أُرجّح رأي ابن الحاجب ومن وافقه في عدم جواز حذف الياء الواقعة بين ياء مفتوحة وكسرة قياسًا؛ لانتفاء علّة الثِّقل لمجانسة الياء للكسرة، وما ورد من حذفها في نحو يَئِس فمحمول على السماع والاستثقال الخاص لا على القياس المطّرد، بدليل امتناع الحذف في نظائره كـ يَيْسِر.

الخاتمة:

بعد هذه الرحلة العلمية في دراسة (الإعلال في ضوء مفهوم التوجيه الصرفي المرفوض) ، يمكننا استخلاص جملة من النتائج التي تسلط الضوء على منهج الشُرّاح النقدي، وموقفهم من الآراء الصرفية ، ومن النتائج التي توصلت إليها:-

1. إن الرفضَ له أثر في فهم القاعدة الصرفية.
2. يُعدُّ رفض الهمزة في (مَعَايِشَ) من أكثر المسائل التي اتفق شُرّاح الشافية عليها ، إذ رفضوا همز (معايش) ، بينما أثبتها نافع في قراءتهِ.
3. تفرد اليزديّ والساكانيّ برفض قلب الواو والياء المتطرّفتين همزة، مستندَين في اعتراضهما إلى حكمي التعسّف والفساد.
4. إنّ كسر فاء (فُعْلَى) في الصفات ليس محلَّ اتفاق بين الشُرّاح ؛ إذ ذهب قِلّة منهم إلى جوازه، مثل: النيسابوريّ، والساكانيّ، والجاربرديّ، وبقره سنان، والكرمانيّ، والفسائيّ، بينما اتجه معظم الشُرّاح – وفي مقدّمتهم ابن الحاجب، والرضيّ، وركن الدين، و اليزديّ، ونقره كار، والأنصاريّ، وطاهر الفتنيّ، وابن الغياث – إلى نفي وقوع الكسر في الصفات، مستندين في ذلك إلى حكمي النفي بـ(لا) و(لم)، وقد تفرد طاهر الفتني باستعمال حكم (القليل) .

الهوامش:

[1] يُنظر: مقاييس اللغة (وجه): ٦/ ٧٧-٧٩.

[2] لسان العرب (وجه): ١٣/٥٥٥-٥٥٩.

[3] يُنظر: تاج العروس من جواهر القاموس: ٥٤٣/٣٦.

[4] يُنظر: تهذيب اللغة: ١٨٧/٦.

[5] يُنظر: المعجم الوسيط: ١٠١٥/٢.

[6] التعريفات: ٦٩.

[7] المصدر نفسه: ٦٩.

[8] دستور العلماء =جامع العلوم في اصطلاحات الفنون: ٢٤٨/١.

[9] العين (رفض): ٧/ ٢٩.

[10] يُنظر: المحيط في اللغة: ٨/٨.

[11] معجم اللغة العربية المعاصرة: ٩٥١.

[12] يُنظر: أساس البلاغة: ٣٥٤/١، والكليات: ٤٧٩.

[13] يُنظر: رفض الوجه النّحوي في إعراب القرآن الكريم: ٣٧.

[14] ظاهرة المنع في النحو العربي (رسالة ماجستير): ٢٦.

[15] يُنظر: سر صناعة الاعراب: ١ /٩٣.

[16] الكتاب: ٢٣٧/٤.

[17] سر صناعة الاعراب:١ /٩٤.

[18] الإيضاح في شرح المفصل: ٤٦٥/٢.

[19] شرح الشافية (لابن الحاجب): ٢ /٨٠١.

[20] شرح الشافية (للرضي): ٣/ ١٧٣- ١٧٤.

[21] شرح الشافية (لركن الدين): ٢ /٨٢٨.

[22] شرح الشافية (لليزديّ): ٢ /٩٠٣.

[23] الكافية في شرح الشافية: ٢ / ٨٤٤.

[24] شرح الشافية (لنقره كار): ٤٧٨.

[25] يُنظر: شرح الشافية (للنيسابوريّ): ٣٠٥، وشرح الشافية (للجابردي): ٥٥٤، والصافية في شرح الشافية: ٥٣٦، والمناهج الكافية : ٤٩٢، ومجموعة الشافية: ٢/ ٦٩٩، وكفاية المفرطين: ٢١٦، والمناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية: ٢/ ٢٧٧، والقيود الوافية في شرح الشافية: ٣٦١.

[26] سورة النجم: آية (٢٢).

[27] يُنظر: الكتاب: ٣٦٤/٤، شرح المفصل: ٥ / ٤٧٥.

[28] يُنظر: معاني القرآن (للفراء): ٣/ ٩٨-٩٩.

[29] يُنظر: شرح التصريف: ٥٣٥.

[30] يُنظر: شرح الفارضيّ على ألفية ابن مالك: ٤ / ٤٣٩.

[31] شرح الشافية (لابن الحاجب): ٢ /٧٧٧.

[32] شرح الشافية (للرضيّ): ٣ /١٣٥-١٣٦.

[33] شرح الشافية (لركن الدين): ٢/ ٧٧٩.

(34) شرح الشافية (لليزديّ): ٢ / ٨٦٥.

(35) المصدر نفسه: ٢/ ٨٦٥.

(36) الكافية في شرح الشافية: ٢ / ٨١٤.

(37) شرح الشافية (للجابرديّ): ٥٢٣.

(38) شرح الشافية (لنقرة كار): ٤٥٨.

(39) كفاية المفرطين: ٢٠٦.

(40) يُنظر: شرح الشافية (للنيسابوريّ): ٢٨٩، والصافية في شرح الشافية: ٥١٢، ومجموعة الشافية: ٢/ ٦٩٠، والقيود الوافية في شرح الشافية: ٣٤٩.

(41) يُنظر: المناهج الكافية : ٤٧٣، والمناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية: ٢٤٧/٢.

(42) يُنظر: أمالي المرزوقي: ٨.

(43) يُنظر: شرح التصريف: ٥٠١.

(44) معاني القرآن (للزجاج): ٢/ ٣٢٠.

(45) معجم الصواب اللغوي: ١/ ٧٠٣.

(46) سورة الأعراف: آية (١٠).

(47) شرح الشافية (لابن الحاجب): ٢/ ٧٧٥.

(48) شرح الشافية (للرضي): ٣/ ١٣٤.

(49) شرح الشافية (لركن الدين): ٢/ ٧٧٥-٧٧٦.

(50) شرح الشافية (لليزديّ): ٢/ ٨٦٢.

(51) شرح الشافية (للنيسابوريّ): ٢٨٨.

(52) الكافية في شرح الشافية: ٢ / ٨١٢-٨١٣.

(53) يُنظر: شرح الشافية (للجابرديّ): ٥٢٢، وشرح الشافية (لنقره كار): ٤٥٧، والكافية في شرح الشافية: ٤٧٢، وكفاية المفرطين: ٢٠٥، والمناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية: ٢/ ٢٤٧، والقيود الوافية في شرح الشافية: ٣٤٨.

(54) يُنظر: الممتع في التصريف: ٢/ ٢٨٦.

(55) يُنظر: الكتاب: ٤/ ٣٣٨.

(56) يُنظر: إيجاز التعريف: ١٩٣.

(57) يُنظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: ٣٠١.

(58) شرح الشافية (لابن الحاجب): ٢/ ٧٥٦.

(59) شرح الشافية (للرضيّ): ٣/ ٩٤.

(60) شرح الشافية (لركن الدين): ٢ / ٧٣٩.

(61) شرح الشافية (لليزديّ): ٢/ ٨٢٣.

(62) سورة يوسف: آية (٨٧).

(63) الكافية في شرح الشافية: ٢/ ٧٨٥-٧٨٦.

(64) شرح الشافية (للجابرديّ): ٤٩٤-٤٩٥.

(65) شرح الشافية (لنقره كار): ٤٣٩.

(66) يُنظر: شرح الشافية (للنيسابوريّ): ٢٧٦، والصافية في شرح الشافية: ٤٨٩ ، والمناهج الكافية في شرح الشافية: ٤٥٦، وكفاية المفرطين: ١٩٧، ومجموعة الشافية: ٢/ ٦٨، والمناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية: ٢٢٧/٢، والقيود الوافية في شرح الشافية: ٣٣٨.

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولًا: الكتب.

- **أساس البلاغة:** جار الله محمود بن عمر الزمخشري، التحقيق: د .محمود فهمي حجازي، الهيئة العامة لقصور الثقافة – مصر، ط (١) ، ٢٠٠٣م.
- **الأمالي:** أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت: ٤٢١هـ).
- **إيجاز التعريف في علم التصريف:** محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط (١) ، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
- **الإيضاح في شرح المفصل:** جمال الدين أبي عمروا عثمان بن عمر النحوي المعروف بابن الحاجب(ت :٦٤٦ هـ) ، تحقيق: موسى بناي العليليّ، طبع إحياء التراث الإسلامي.
- **تاج العروس من جواهر القاموس:** محمد مرتضى الحسيني الزَّبيديّ(ت :١٢٠٥هـ)، تحقيق: جماعة من المختصين، من إصدارات :وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، وصوَّرت أجزاء منه دار الهداية، ودار إحياء التراث وغيرهما ، ١٣٨٥-١٤٢٢هـ /١٩٦٥ -٢٠٠١م.
- **التعريفات :** علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه :جماعة من العلماء بإشراف الناشر ، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط (١)، ١٤٠٣هـ /١٩٨٣م.
- **دستور العلماء أو (موسوعة جامع العلوم والحكم)** : عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت: ق ١٢هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان ، ط (١)، ١٤٢١ هـ /٢٠٠٠م.
- **رفض الوجه النحويّ في إعراب القرآن الكريم (دراسة نقدية تقويمية:** (مصطفى طالب خليف، عمان، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ٢٠٢٣م.
- **سر صناعة الإعراب:** ابو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ) ، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط (٢)، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣م.
- **شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك:** العلامة شمس الدين محمد الفارضي الحنبلي (ت: ٩٨١ هـ)، تحقيق: أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، ط (١)، ١٤٣٩ هـ / ٢٠١٨ م.
- **شرح الشافية، لمصنّفها أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المشهور بابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ):** دراسة وتحقيق د. غازي بن خلف العتيبي، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط (١) ، ١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م.
- **شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف:** ركن الدين الحسن الأستراباذي (ت: ٧١٥ هـ)، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط (١)، ١٤٢٥هـ /٢٠٠٤م.

- **شرح شافية ابن الحاجب:** محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت: ٦٨٦هـ) ، مع شرح شواهده للعالم الجليل: عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت:١٠٩٣هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط (١) ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- **شرح شافية ابن الحاجب :** الخضر اليزديّ (ت: بعد ٧٢٠ هـ)، تحقيق: حسن أحمد العثمان، ذوى القربي، مطبعة روح الأمين، ط (١)، ١٤٣٣ هـ.
- **شرح الشافية للجاربرديّ:** فخر الدين أحمد بن حسين الجاربرديّ (ت: ٧٤٦ هـ)، تحقيق: نبيل أبو عمشة هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، دار الكتب الوطنية، ط (١)، ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م.
- **شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف:** عبد الله بن محمد الحسيني (ت: ٧٧٦ هـ)، تحقيق: العلامة الملّا طاهر البحركيّ، علم لإحياء التراث، مصر، القاهرة، دار الضياء للنشر والتوزيع، الكويت، ط (١) ، ١٤٤٥ هـ / ٢٠٢٤ م.
- **شرح التصريف:** أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانينيّ(ت :٤٤٢هـ (، تحقيق: د .إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط (١ (، ١٤١٩هـ /١٩٩٩م.
- **شرح المفصل في صنعة الإعراب:** للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء موفّق الدين الأسدي الموصلي المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ) ، قدَّم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط (١) ، ١٤٢٢هـ ، ٢٠٠١م.
- **ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي:** حسين عباس الرفايعة، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، شارع الملك حسين، ط (١)، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م.
- **العين** :أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ (، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- **القيود الوافية في شرح الشافية:** محمد معين الدين بن كمال الدين الفسائي (ت: ١١٣٤هـ) دراسة وتحقيق: علي عباس عليوي الأعرجي، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، ط (١)، ١٤٣٦ هـ / ٢٠١٥م.
- **الكافية في شرح الشافية:** محمود بن محمد بن علي الآراني الساكناني (ت: ٧٣٤هـ) ، تحقيق: رضا إبراهيم السعدني، دار النور المبين، عمان، الأردن، ط (١)، ٢٠٢٣م.
- **الكتاب:** عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٣) ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.
- **الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية):** أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت: ١٠٩٤هـ (، تحقيق: عدنان درويش محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- **لسان العرب:** محمد بن مكرم بن على أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقى (ت: ٧١١هـ (، الحواشي لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت ، ط (٣ (، ١٤١٤هـ.
- **مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط:** ابن الحاجب وآخرون، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤٣٥هـ /٢٠١٤م.
- **المحيط في اللغة:** كافي الكفاة، الصاحب، إسماعيل بن عباد (ت :٣٨٥ هـ (، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط (١) ، ١٤١٤ هـ /١٩٩٤ م.

- **معاني القرآن:** أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: ٢٠٧ هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط (١).
- **معاني القرآن وإعرابه:** إبراهيم بن السّري بن سهل، أبو إسحاق الزجّاج (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي. عالم الكتب – بيروت، ط (١) ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- **الممتع الكبير في التصريف:** علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان، ط (١) ، ١٩٩٦م.
- **معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي** :الدكتور أحمد مختار، عالم الكتب، القاهرة ط (1 (، ١٤٢٩ هـ /٢٠٠٨ م.
- **معجم اللغة العربية المعاصر:** د أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت: ١٤٢٤ هـ (، بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط (١) ، ١٤٢٩ هـ /٢٠٠٨ م.
- **المعجم الوسيط:** نخبة من اللغويين مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط (٢) ، دار الدعوة، ١٣٩٢هـ /١٩٧٢م.
- **مقاييس اللغة:** أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت: ٣٩٥ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (ت: ١٤٠٨ هـ)، شركه مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط (٢)، ١٣٨٩ – ١٣٩٢ هـ/ ١٩٦٩ – ١٩٧٢ م، وصورتها: دار الجيل، ودار الفكر، بيروت.
- **المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية:** للعلامة لطف الله بن محمد بن الغياث (ت :١٠٣٥ هـ (، تحقيق د .عبد الرحمن محمد شاهين.
- **المناهج الكافية في شرح الشافية:** الشيخ زكريا بن محمد الأنصاري (٩٢٦هـ)، تحقيق د. رزان يحيى خدام ط ١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- **ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية:**
- **الصافية شرح الشافية:** ليوسف بن عبد الملك الشعير بقره سنان (ت ٨٥٢هـ)، رسالة ماجستير ، دراسة وتحقيق تهاني بنت محمد سليم الصفدي، إشراف أ.د. فايز زكي محمد دياب، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية، الرياض، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
- **كفاية المفرطين:** لمحمد طاهر الفتني (ت ٩٨٦هـ)، أطروحة دكتوراه، دراسة وتحقيق نياز محمد، إشراف: د. محمد سيد الحسنات، جامعة بشاور باكستان، ٢٠٠٠م.
- **ظاهرة المنع في النحو العربي:** مازن عبد الرسول سلمان إبراهيم الزيدي، (رسالة ماجستير)، إشراف: الأستاذة الدكتورة خديجة الحديثي، ١٤٢٢هـ /٢٠٠١م.

References (APA Style)

- **The Holy Qur'an.**
- **First: Books**
- **Asās al-Balāghah, by Jar Allāh Maḥmūd ibn ʿUmar al-Zamakhsharī; edited by Dr. Maḥmūd Fahmī Ḥijāzī, General Authority for Cultural Palaces – Egypt, 1st ed., 2003.**
- **Al-Amālī, by Abū ʿAlī Aḥmad ibn Muḥammad ibn al-Ḥasan al-Marzūqī al-Iṣfahānī (d. 421 AH).**
- **Ījāz al-Taʿrīf fī ʿIlm al-Taṣrīf, by Muḥammad ibn ʿAbd Allāh Ibn Mālik al-Ṭāʾī al-Jīyānī, Abū ʿAbd Allāh, Jamāl al-Dīn (d. 672 AH); edited by Muḥammad al-Mahdī ʿAbd al-Ḥayy**

ʿAmmār Sālim, Deanship of Scientific Research, Islamic University In Madinah, Kingdom of Saudi Arabia, 1st ed., 1422 AH / 2002 CE.

- Al-Īḍāḥ fī Sharḥ al-Mufaṣṣal, by Jamāl al-Dīn Abū ʿAmr ʿUthmān ibn ʿUmar al-Naḥwī, known as Ibn al-Ḥājib (d. 646 AH); edited by Mūsā Banāy al-ʿAlīlī, published by: Reviving Islamic Heritage Press .
- Tāj al-ʿArūs min Jawāhir al-Qāmūs, by Muḥammad Murtaḍā al-Ḥusaynī al-Zabīdī (d. 1205 AH); edited by a group of specialists. Published by the Ministry of Guidance and Information in Kuwait, National Council for Culture, Arts and Letters, State of Kuwait. Parts of the work were reproduced by Dār al-Hidāyah and Dār Iḥyāʾ al-Turāth, among others, 1385–1422 AH / 1965–2001 CE.
- Al-Taʿrīfāt, by ʿAlī ibn Muḥammad ibn ʿAlī al-Zayn al-Sharīf al-Jurjānī (d. 816 AH); edited and verified by a group of scholars under the supervision of the publisher, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1403 AH / 1983 CE.
- Dastūr al-ʿUlamāʾ (Encyclopedia of Collected Sciences and Wisdom), by ʿAbd al-Nabī ibn ʿAbd al-Rasūl al-Aḥmadnagarī (d. 12th century AH); Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut – Lebanon, 1st ed., 1421 AH / 2000 CE.
- Rejection of the Grammatical Interpretation in Qur'anic Parsing: A Critical and Evaluative Study, by Muṣṭafā Ṭālib Khalīf, Amman, Dār Kunūz al-Maʿrifah for Publishing and Distribution, 2023 CE.
- Sirr Ṣināʿat al-Iʿrāb, by Abū al-Fatḥ ʿUthmān ibn Jinnī (d. 392 AH); edited by Dr. Ḥasan Hindāwī, Dār al-Qalam for Printing, Publishing, and Distribution, Damascus, 2nd ed., 1413 AH / 1993 CE.
- Sharḥ al-Imām al-Fāriḍī ʿalā Alfiyyat Ibn Mālik, by the scholar Shams al-Dīn Muḥammad al-Fāriḍī al-Ḥanbalī (d. 981 AH); edited by Abū al-Kumayt Muḥammad Muṣṭafā al-Khaṭīb, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut – Lebanon, 1st ed., 1439 AH / 2018 CE.
- Sharḥ al-Shāfiyah by it's author Abū ʿAmr ʿUthmān ibn ʿUmar ibn Abī Bakr, known as Ibn al-Ḥājib (d. 646 AH); edited and studied by Dr. Ghāzī ibn Khalaf al-ʿUtaybī, Maktabat al-Rushd, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia, 1st ed., 1442 AH / 2021 CE.
- Sharḥ Shāfiyat Ibn al-Ḥājib fī ʿIlm al-Ṣarf, by Rukn al-Dīn al-Ḥasan al-Istarābādhī (d. 715 AH); edited by ʿAbd al-Maqṣūd Muḥammad ʿAbd al-Maqṣūd, Maktabat al-Thaqāfah al-Dīniyyah, Cairo, 1st ed., 1425 AH / 2004 CE.
- Sharḥ Shāfiyat Ibn al-Ḥājib, by Muḥammad ibn al-Ḥasan al-Raḍī al-Istarābādhī, Najm al-Dīn (d. 686 AH), together with the commentary on its poetic citations by the eminent scholar ʿAbd al-Qādir al-Baghdādī, author of Khizānat al-Adab (d. 1093 AH); edited by Muḥammad Nūr al-Ḥasan, Muḥammad al-Zafzāf, and Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1402 AH / 1982 CE.
- Sharḥ Shāfiyat Ibn al-Ḥājib, by al-Khaḍir al-Yazdī (d. after 720 AH); edited by Ḥasan Aḥmad al-ʿUthmān, Dhawī al-Qurbā, Rūḥ al-Amīn Press, 1st ed., 1433 AH.
- Sharḥ al-Shāfiyah by al-Jābardī, by Fakhr al-Dīn Aḥmad ibn Ḥusayn al-Jābardī (d. 746 AH); edited by Nabīl Abū ʿAmshah, Abu Dhabi Tourism and Culture Authority, NatIonal Library, 1st ed., 1435 AH / 2014 CE.
- Sharḥ Shāfiyat Ibn al-Ḥājib fī ʿIlm al-Ṣarf, by ʿAbd Allāh ibn Muḥammad al-Ḥusaynī (d. 776 AH); edited by al-ʿAllāmah al-Mallā Ṭāhir al-Baḥrkī, ʿIlm li-Iḥyāʾ al-Turāth, Cairo – Egypt, Dār al-Ḍiyāʾ for Publishing and Distribution, Kuwait, 1st ed., 1445 AH / 2024 CE.
- Sharḥ al-Taṣrīf, by Abū al-Qāsim ʿUmar ibn Thābit al-Thamānīnī (d. 442 AH); edited by Dr. Ibrāhīm ibn Sulaymān al-Buʿaymī, Maktabat al-Rushd, 1st ed., 1419 AH / 1999 CE.
- Sharḥ al-Mufaṣṣal fī Ṣināʿat al-Iʿrāb, commentary on al-Mufaṣṣal by al-Zamakhsharī, authored by Yaʿīsh ibn ʿAlī ibn Yaʿīsh ibn Abī al-Sarāyā Muḥammad ibn ʿAlī, Abū al-Baqāʾ Muwafaq al-Dīn al-Asadī al-Mawṣilī, known as Ibn Yaʿīsh and Ibn al-Ṣāniʿ (d. 643 AH); with an introduction by Dr. Emīl Badīʿ Yaʿqūb, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1422 AH / 2001 CE.

- The Phenomenon of Irregularity in Arabic Morphology, by Ḥusayn ʿAbbās al-Rafāyiʿah, Jarir Bookstore for Publishing and Distribution, Amman, King Hussein Street, 1st ed., 1432 AH / 2011 CE.
- Al-ʿAyn, by Abū ʿAbd al-Raḥmān al-Khalīl ibn Aḥmad ibn ʿAmr ibn Tamīm al-Farāhīdī al-Baṣrī (d. 170 AH); edited by Dr. Mahdī al-Makhzūmī and Dr. Ibrāhīm al-Sāmarrāʾī, Dār wa Maktabat al-Hilāl.
- Al-Quyūd al-Wāfiyah fī Sharḥ al-Shāfiyah, by Muḥammad Muʿīn al-Dīn ibn Kamāl al-Dīn al-Fasāʾī (d. 1134 AH); edited and studied by ʿAlī ʿAbbās ʿAlīwī al-Aʿrajī, Dār al-Riḍwān for Publishing and Distribution, Amman, 1st ed., 1436 AH / 2015 CE.
- Al-Kāfiyah fī Sharḥ al-Shāfiyah, by Maḥmūd ibn Muḥammad ibn ʿAlī al-Ārānī al-Sākanānī (d. 734 AH); edited by Riḍā Ibrāhīm al-Saʿdanī, Dār al-Nūr al-Mubīn, Amman, Jordan, 1st ed., 2023 CE.
- Al-Kitāb, by ʿAmr ibn ʿUthmān ibn Qanbar al-Ḥārithī (by allegiance), Abū Bishr, known as Sībawayh (d. 180 AH); edited by ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, Maktabat al-Khānjī, Cairo, 3rd ed., 1408 AH / 1988 CE.
- Al-Kuliyyāt (A Dictionary of Terms and Linguistic Distinctions), by Ayyūb ibn Mūsā al-Ḥusaynī al-Quraymī al-Kafawī, Abū al-Baqāʾ al-Ḥanafī (d. 1094 AH); edited by ʿAdnān Darwīsh Muḥammad al-Miṣrī, Al-Risālah Foundation, Beirut.
- Lisān al-ʿArab, by Muḥammad ibn Makram Ibn ʿAlī Abū al-Faḍl Jamāl al-Dīn Ibn Manẓūr al-Anṣārī al-Ruwafiʿī al-Ifrīqī (d. 711 AH); with annotations by al-Yāzijī and a group of linguists, Dār Ṣādir, Beirut, 3rd ed., 1414 AH.
- Majmūʿat al-Shāfiyah fī ʿIlm al-Taṣrīf wa al-Khaṭ, by Ibn al-Ḥājib and others; edited by Muḥammad ʿAbd al-Salām Shāhīn, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut, 1st ed., 1435 AH / 2014 CE.
- Al-Muḥīṭ fī al-Lughah, by Kāfī al-Kifāh, al-Ṣāḥib, Ismāʿīl ibn ʿAbbād (d. 385 AH); edited by Muḥammad Ḥasan Āl Yāsīn, ʿĀlam al-Kutub, Beirut, 1st ed., 1414 AH / 1994 CE.
- Maʿānī al-Qurʾān, by Abū Zakariyyā Yaḥyā ibn Ziyād ibn ʿAbd Allāh ibn Manẓūr al-Daylamī al-Farrāʾ (d. 207 AH); edited by Aḥmad Yūsuf al-Najātī, Muḥammad ʿAlī al-Najjār, ʿAbd al-Fattāḥ Ismāʿīl al-Shalbī, Dār al-Miṣriyya lil-Taʾlīf wa al-Tarjamah, Egypt, 1st ed.
- Maʿānī al-Qurʾān wa Iʿrābuh, by Ibrāhīm ibn al-Sirrī ibn Sahl, Abū Isḥāq al-Zajjāj (d. 311 AH); edited by ʿAbd al-Jalīl ʿAbduh Shalbī, ʿĀlam al-Kutub, Beirut, 1st ed., 1408 AH / 1988 CE.
- Al-Mumtaʿ al-Kabīr fī al-Taṣrīf, by ʿAlī ibn Muʾmin ibn Muḥammad al-Ḥaḍramī al-Ishbīlī, Abū al-Ḥasan, known as Ibn ʿAsfūr (d. 669 AH); Maktabat Lubnān, 1st ed., 1996 CE.
- Muʿjam al-Ṣawāb al-Lughawī: Dalīl al-Muthaqqaf al-ʿArabī, by Dr. Aḥmad Mukhtār, ʿĀlam al-Kutub, Cairo, 1st ed., 1429 AH / 2008 CE.
- Muʿjam al-Lughah al-ʿArabīyah al-Muʿāṣir, by Dr. Aḥmad Mukhtār ʿAbd al-Ḥamīd ʿUmar (d. 1424 AH); assisted by a team, ʿĀlam al-Kutub, 1st ed., 1429 AH / 2008 CE.
- Al-Muʿjam al-Wasīṭ, by a group of linguists, Arabic Language Academy, Cairo, 2nd ed., Dār al-Daʿwah, 1392 AH / 1972 CE.
- Maqāyīs al-Lughah, by Abū al-Ḥusayn Aḥmad ibn Fāris ibn Zakariyyā (d. 395 AH); edited by ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn (d. 1408 AH), Mustafa al-Bābī al-Ḥalabī Press, Egypt, 2nd ed., 1389–1392 AH / 1969–1972 CE; reprinted by Dār al-Jīl and Dār al-Fikr, Beirut.
- Al-Manāhil al-Ṣāfiyah ilā Kashf Maʿānī al-Shāfiyah, by al-ʿAllāmah Luṭf Allāh ibn Muḥammad ibn al-Ghayyāth (d. 1035 AH); edited by Dr. ʿAbd al-Raḥmān Muḥammad Shāhīn.
- Al-Manāhij al-Kāfiyah fī Sharḥ al-Shāfiyah, by Shaykh Zakariyyā ibn Muḥammad al-Anṣārī (d. 926 AH); edited by Dr. Razān Yaḥyā Khaddām, 1st ed., 1424 AH / 2003 CE.

❖ **Theses and Dissertations:**

- **Al-Ṣāfiyah: Sharḥ al-Shāfiyah, by Yūsuf ibn ʿAbd al-Malik al-Shaʿīr bi-Qarrah Sanān (d. 852 AH); Master's Thesis, edited and studied by Tihānī bint Muḥammad Salīm al-Safadī, supervised by Prof. Fāyiz Zakkī Muḥammad Diyāb, Imam Muḥammad ibn Saʿūd Islamic University, College of Arabic Language, Riyadh, 1413 AH / 1993 CE.**
- **Kifāyat al-Mufraṭīn, by Muḥammad Ṭāhir al-Fatnī (d. 986 AH); Doctoral Dissertation, edited and studied by Niyāz Muḥammad, supervised by Dr. Muḥammad Sīd al-Ḥasanāt, University of Peshawar, Pakistan, 2000 CE.**
- **Ẓāhirat al-Manʿ fī al-Naḥw al-ʿArabī, by Māzin ʿAbd al-Rasūl Salmān Ibrāhīm al-Zaydī; Master's Thesis, supervised by Prof. Dr. Khadīja al-Ḥadīthī, 1422 AH / 2001 CE.**